في حديث لمحافظ البصرة:

مدينة الموارد ينتظرها مستقبل مشرق

البصرة- موفد المدى

قال السيد حسن كاظم راشد محافظ البصرة، ان مدينة التراث الثقافي والعلمي العريق التي اهملت طوال عهد النظام السابق تعيش حاضراً يتلمس الازدهار وينتظرها مستقبل مشرق، نأمل ان تتكاثف جميع الايدي الخيرة من اجل تحقيقه.

واضاف في حديث لـ (المدى): ان كل المنظمات المهنية الاقتصادية مدعوة للمساهمة بجهد استثنائي من اجل بناء البصرة واستعادة دورها الحضاري الحقيقي الذي يليق بمكانتها التاريخية ثقافياً وعلمياً اضافة الى اسهاماتها الكبيرة ونشاطها الواسع في المجال التجاري.

واكد السيد المحافظ ان البصرة غنية عن التعريف فهي مدينة لا اعتقد ان هناك ما يماثلها في العالم من حيث طبيعة وحجم الموارد التي تمتلكها ذلك انها تفترش بحيرة من النفط من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها والبصرة هي بوابة العراق على العالم فلا توجد مدينة في العراق غيرها تطل على البحر، او تحتضن العديد من الموانئ التي لا تشكل مورداً اقتصادياً فحسب بل ترمز الى مجموعة من الموارد بما فيها تلاقي وتفاعل الحضارات وهي المدينة الوحيدة التي تمتلك خاصية مجاورة ثلاث دول (جمهورية ايران الاسلامية والسعودية والكويت) والبصرة تضم مسطحات مائية واسعة وبضمنها الاهوار التي تربط ثلاث محافظات والنخيل الباسقات تحمل اجود فصائل التمور واكثرها تنوعاً وتتسم البصرة بسعة اراضيها حيث ان منطقتها الغربية تحتضن مقالع الحصى والموارد الانشائية الزاخرة والتركيبة الطبيعية للبصرة ان اراضيها صالحة للزراعة وقابلة للاستثمار وتقع في جنوبها جزيرة الفاو المطلة على الخليج وهي تحتضن اكبر مملحة في العراق.

وكل هذه الموارد وغيرها تحتاج الى موقف واقعي من اهلها للمشاركة الجادة في بنائها والحاقها بركب المدن المتقدمة في العالم، على ان تكون البصرة منصفة من قبل الحكومة المركزية بحيث يخصص لها جزء من مواردها الكبيرة وفق صيغة ملائمة واوضح السيد المحافظ ان اعادة البصرة الى وضعها التاريخي والمرحلي الحالي والمستقبلي يتطلب اعادة تخطيط المدينة على اسس وقواعد حديثة بحيث نحسب حساب التطورات المتوقعة للمدينة من ٢٠١٠ فما فوق وبالتالي نؤمن امكانية بناء مدينة جديدة تواكب جوانب التقدم المحتملة والوضع الاجتماعي والتركيبة السياسية والنمو السكاني وطبيعة التطورات العلمية والثقافية و غيرها من العوامل ذات الاولوية المرجحة، الامر الذي يجعلنا بحاجة الى جهد مكثف على المستويات والصعد كافة ويدعونا الى ايلاء اهمية خاصة لكل شيء فنحن بحاجة الى اعلام متطور بما في ذلك اصدار الصحف وانشاء محطات فضائية فضلاً عن حاجتنا الى المتخصصين الذين يسهمون بدورهم المتفاعل مع المجتمع من اجل بناء البصرة الحديثة وعلى المستوى الامني نحن بحاجة الى ارساء الاستقرار على قاعدة متوازنة وراسخة من خلال تعزيز الثقافة الامنية الحديثة القائمة على اساس مسؤولية المواطن في الحفاظ على الوضع الامني في المدينة بحيث لا نحتاج فيه الى ما اشاعه النظام السابق من ثقافة امنية قائمة على نشر السجون واجهزة القمع والارهاب، ذلك اننا لا نحتاج الى الوجود الواسع للشرطة في الشوارع وانما بالمقابل نحتاج الى التوسع في الاستثمارات من اجل بناء المدينة وتنفيذ الكثير من المشاريع المعلقة فيها بالاعتماد اساساً على ابنائها من رجال الاعمال والمستثمرين الذين سيسهمون وبكل تاكيد بدورهم الفعال والنشيط في هذا المجال الحيوي المهم.

الموافقة على انشاء ميناء بحري عراقي عملاق

المدى- سناء النقاش

اعلن الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقد قبل يومين عن اقرار الحكومة المباشرة بتنفيذ مشروع ميناء العراق الكبير ضمن الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٥ وبعد هذا المشروع من اضخم مشاريع المنطقة وسيكون من اكبر موانئ الخليج العربي وستعمل وزارة النقل على احالة هذا المشروع الى شركات عالمية متخصصة، واضاف ان هذا المشروع العملاق سيخلق حالة من الانتعاش الاقتصادي وتفعيل الحركة التجارية وانسيابها بشكل امثل وسيكون نموذجاً للميناء البحري التجاري العالمي. وبين السيد نائب رئيس الوزراء ان خطة عام ٢٠٠٥ ستتضمن العديد من المشاريع الاقتصادية العملاقة التي ستنقل العراق الى مصاف الدول المتقدمة تجارياً.

إتلاف اللقاحات هدر للاقتصاد الوطني

سناء النقاش

الاموال العراقية تهدر في زمن نحن احوج ما نكون فيه الى دينار لدعم الاقتصاد الوطني.. والهدر يتم يومياً من خلال عدم الترشيد في اشياء كثيرة ومن خلال الكهرباء.

.نعم الكهرباء فالانقطاعات الكثيرة تؤدي الى تلف الكثير من المواد الغذائية التي تحتاج الى تبريد وتجميد او حفظ في درجات حرارة معينة كذلك الادوية واللقاحات.. فقد اشتكى اكثر من ٥٠ صاحب مذخر للادوية في محافظات مختلفة من طول انقطاع الكهرباء الذي ادى الى تلف الادوية لديهم فسارعوا لشراء مولدات كهرباء كل هذه الاشكالية تبعها قلة البنزين والكاز وارتفاع اسعار الوقود الذي ادى الى تراجع كبير في عمل هذه المولدات وعودة الحال الى ما هو عليه.

والاكثر ايلاماً تصريح السيد عزيز عبد الحسين الزيدي مدير مركز الرعاية الصحية الاولية في محافظة واسط الذي اعلن قبل يومين عن اتلاف ٤٠٠٠ عبوة لقاح مختلفة الانواع خاصة بالنساء الحوامل والاطفال وقال مدير المركز: ان ما اتلف يمثل حصة المركز من اللقاحات المتسلمة من وزارة الصحة وسبب هذا الاتلاف هو عدم وجود الكهرباء وعدم تزويد المركز بمادة الكاز لتشغيل مولدة الكهرباء الخاصة به وبذلك تحولت اللقاحات الى مادة قاتلة؟!! مما اضطره الى اتلافها حفاظاً على سلامة ارواح الحوامل والاطفال!

الم يكن بإمكان وزارة الصحة معالجة هذا الموضوع الذي تكرر في اكثر من ناحية واكثر من مركز صحي ومذخر الى الم يكن بإمكانها اعطاء المديرين الصلاحيات والتخويل بالتصرف من اجل الحفاظ على هذه اللقاحات التي لا تاتينا مجاناً بل بآلاف وملايين الدولارات.

هذه الحالة بدأت تتكرر وتمثل هدراً للمال العراقي وسوف نعطي صوراً اخرى في مواضيع قادمة عن هذا الهدر الذي ما انزل الله به من سلطان ليطلع المواطن على صدمات وآلام هذا الاقتصاد الذي هدر على عتبات التقصير وعدم توفير الخدمات.

شركة (لوكهيد) و مستقبل أسس الحرب

(الجزء الأول)

بقلم : تيم وينر

لا يمكن القول أن شركة (لوكهيد مارتن) تدير الولايات المتحدة، إلا إنها بالفعل تساعد في إدارة جزء كبير باهر منها.

خلال العقد الأخير، قامت لوكهيد، التي تعد أكبر متعهد عسكري في الولايات المتحدة، بإنشاء إمبراطورية هائلة لتكنولوجيا المعلومات و التي يمتد تأثيرها حالياً من البنتاغون و حتى نظام البريد الوطني الأميركي. فهي تقوم بتصنيف بريدك و إحتساب ضرائبك، و تقوم بإقتطاع دفعات الضمان الإجتماعي و إحتساب التعداد السكاني للولايات المتحدة. و تقوم كذلك بإدارة الرحلات الفضائية و مراقبة حركة النقل الجوي. و لكي تقوم بعمل ذلك كله، تعمل لوكهيد على إعداد برامج حاسوبية تفوق ما تقوم به شركة مايكروسوفت الشهيرة للبرمجيات.

إلا إن ما تشتهر به لوكهيد، التي يقع مركزها في بيثيسدا بولاية ماريلاند الأميركية، بالطبع هو الإسلحة التي تقوم بإنتاجها و التي تعد جوهر الترسانة الأميركية. فالشركة تعمل على صناعة معظم الطائرات الحربية الأميركية. و تقوم بتصنيع الصواريخ المستخدمة في الإسلحة النووية و المتحسسات التي تدخل في تركيب أقمار التجسس و أنظمة أخرى تدخل في مجال الإستخدامات العسكرية و الإستخباراتية. و في هذا الإطار، ربما كان البنتاغون و وكالة الإستخبارات المركزية سيواجهان صعوبة في تأدية مهامهما من دون توظيف الخبرة التي تتمتع بها شركة لوكهيد.

لكن في أعقاب الظروف التي سادت عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول، تنامت مكانة لوكهيد بحيث تعدت كونها جزءاً مكوناً من المجمع الصناعي العسكري — كما أطلق الرئيس الأميركي الأسبق دوايت دي. آيزنهاور على قطاع الصناعات العسكرية. فالشركة أصبحت تترك طابعاً متزايداً خاصاً بها على السياسات العسكرية الأميركية كذلك.

و تقف لوكهيد عند " نقطة التقاطع الواقعة بين حدود السياسة و التكنولوجيا،" كما يقول كبير المسؤولين التنفيذيين الجديد في الشركة، روبرت جي. ستيفنز، مضيفاً :" و هو بالفعل مكان ممتع للغاية بالنسبة إلي". و يقول ستيفنز، الذي كان يوماً ما عسكرياً منخرطاً بشدة في سلاح مشاة البحرية الأميركية، " يتم توظيف جهودنا كلياً في تطوير تكنولوجيا متطورة بشكل مخيف،" و ذلك يتطلب، " أن نضع في إعتبارنا كل الأبعاد السياسية للأمن القومي اضافة للأبعاد التكنولوجية" على حد قوله.

إلا إن الصلات العميقة التي تربط لوكهيد بالبنتاغون تثير بعض التساؤلات بالنسبة للمنتقدين. حيث يقول أحد هؤلاء النقاد: " من الصعب عليك أن تقول أين تنتهي حدود الحكومة و أين تبدأ حدود لوكهيد". و يعمل دانييل برايان في مشروع مراقبة الحكومة، و هي مجموعة لا ربحية مقرها واشنطن، و تعمل على مراقبة عقود الحكومة الأميركية. و يضيف برايان قائلاً: " لا يقوم الثعلب بحراسة حظيرة الدجاج. بل إنه يعيش داخلها". و تجد لوكهيد نفسها في وضع يحسدها عليه بقية المتعهدين في حين يتعلق بالأعمال الجارية مع الحكومة الأميركية. حيث تأتي نسبة تصل الى قرابة ٨٠ ٪ من مداخيلها المالية من الخزانة الحكومية الأميركية. فيما يعزى معظم ما يبقى من دخلها من بيع منتجاتها العسكرية لدول أجنبية، و التي يتم تمويل الكثير منها بإستخدام أموال الضرائب. و تجد مسؤولي لوكهيد السابقين و جماعات الضغط المؤيدة لها و المحامين المرتبطين بها يحتلون مناصب مهمة في البيت الأبيض، و يعملون في مجال إختيار المعدات العسكرية و رسم خطوط السياسات.

و من السهل أن ندرك أن مصائب الحروب و الأزمات تنقلب فوائد لقطاع الأعمال المرتبط بالسلاح، على رأي المثل السائد. فقد إرتفعت ميزانية البنتاغون المخصصة لشراء اسلحة جديدة بنحو الثلث خلال السنوات الثلاث الماضية، من ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١ الى ٨١ ملياراً في السنة المالية ٢٠٠٤، و إرتفعت مبيعات لوكهيد أيضاً بنفس النسبة من ٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ الى زهاء ٣٢ ملياراً في سنة ٢٠٠٣، و قد كانت لوكهيد أكبر متلقٍ لعقود البنتاغون الرئيسة، محققة ٢١,٩ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣ المالية. في حين حصلت شركة بوينغ على ١٧,٣ مليار دولار من العقود، و شركة نورثروب غرومان على ١١,١ مليار، و شركة جنرال داينامكس على ٨,٢ مليار.

و قد حصلت لوكهيد كذلك على عشرات المليارات من الدولارات في تعاملاتها المالية بصورة طلبيات مستقبلية. و قد زادت أسهم الشركة المالية بثلاثة اضعاف، لتبلغ أقل من ٦٠ دولاراً بقليل، خلال الأربع سنوات الأخيرة.

و في هذا الإطار قال جون بايك، و الذي عمل محللاً عسكرياً لفترة طويلة و يدير منظمة غلوبال سيكيوريتي البحثية على الإنترنيت و التي يقع مركزها في مدينة أليكساندريا في ولاية فيرجينيا الأميركية، " جرت العادة أن ينظر الى (لوكهيد) بكونها مجرد شركة (لتصنيع) الطائرات،" و يضيف بايك قائلاً: " إنها الآن شركة تتعامل مع أسس الحرب. و هي تعمل على توفير الحلول المتكاملة. إنها مركز واحد تتوقف عنده لشراء أي شيء. فهم سيبيعونك أي شيء يلزمك لقتل الأعداء".

و بينما يتنامى نفوذها، لا تسعى لوكهيد وراء مجرد إيجاد حلول لمسائل الأمن القومي. فهي تعمل على صياغة جوهر تلك المسائل كذلك:

هل هناك القليل جداً من الجنود لتأمين المساحات الشاسعة للعراق؟ و تعمل لوكهيد على تطوير جنود آليين و برامج حاسوبية تحاكي الدماغ البشري في عمله —أو "عملاء ذكاء صناعي" — لأداء العمل الموكول الى أولئك الجنود (البشريين). و على حد قول السيد ستيفنز: " نعمل الآن على تطوير خيارات للسياسة المتبعة حيث يمكنك أن تختار وضع إنسان أو وضع عميل ذكاء صناعي في المكان (المطلوب)".

هل يغرق الآلاف من محللي وكالة الإستخبارات المركزية و البنتاغون في فيضان من المعلومات، بما يجعلهم عاجزين عن رؤية وجود أنماط و صلات مميزة فيها؟ سيعمل " مصنع معلومات الإستخبارات" الخاص بلوكهيد بإجراء عمليات التحليل الفكري اللازمة نيابة عن أولئك المحللين. حيث سيؤدي التنقيب عن الفئات المختلفة من الحقائق و غربلتها، اللتين سيقوم بهما ذلك المصنع —على سبيل المثال، إيجاد صلات بين تحركات خصم ما و مكالماته الهاتفية —الى " تقليل عبء العمل الفكري عن طريق إيجاد الصلات،" كما قال ستانتون دي. سلون، نائب الرئيس التنفيذي المسؤول عن الأنظمة و الحلول المتكاملة في لوكهيد.

هل يجد الجنود الأميركيون صعوبة كبيرة في التعرف على العدو و الصديق في الجبال الوعرة الشديدة الإنحدار في أفغانستان؟ تعمل لوكهيد على نقل التكنولوجيا المستخدمة في أقمار التجسس الصناعية التي تم تطويرها من أجل عمل خرائط للسلاسل الجبلية، بما يتيح إستخدامها في بناء مختبر متنقل لقراءة بصمات الأصابع. و يقول مسؤولو لوكهيد بأن هذا المختبر المتنقل الذي يكافيء حجمه حاسوباً محمولاً، هو تماما تلك الأداة التي يتطلبها عمل جنود المهمات الخاصة. حيث من الممكن أن يتم تحميل ذلك المختبر بنماذج من بصمات الإرهابيين المشتبه بهم، كما يقول أولئك المسؤولون، كما يمكن أن يتم ربطه أيضاً بملفات البصمات التابعة لمكتب التحقيقات الفيديرالي التي يصل حجمها الى ٤٧٠ مليون ملف. و يقول هؤلاء المسؤولون بأنهم يعتقدون أن أقسام الشرطة الأميركية ستحتاج الى ذلك المختبر أيضاً.

هل تملك وزارة الأمن القومي الأميركية أفضل الوسائل لحماية الولايات المتحدة؟ تقدم لوكهيد عدداً كبيراً من التكنولوجيات العسكرية و الإستخباراتية. و يقول جوندفيد بلاك من قسم آفاق التكامل الأفقية في الشركة: " ما يستطيع العاملون في الشركة فعله للجيش وسط الفلوجة، يمكنهم فعله للشرطة وسط مدينة رينو في ولاية نيفادا". و تعمل لوكهيد كذلك على بناء منطاد ضخم يحلق على إرتفاعات عالية، و هو أكبر ب ٢٥ مرة من منطاد شركة غوديير الذي يستخدم غاز الهيليوم، و يؤمل أن يساعد هذا المنطاد البنتاغون في حل المشكلة العويصة المتعلقة بحماية الولايات المتحدة من هجمات بصواريخ باليستية. و يمكن لهذا المنطاد، المزود بحمولة طنين من المتحسسات المستخدمة في المراقبة، أن يستخدم من قبل وزارة الأمن القومي الأميركية لتضع نصب عينيها على البلاد، حسبما يقول مسؤولو الشركة.

و في برنامج ريادي وضع خصيصاً من أجل الوزارة، قامت لوكهيد بنصب كاميرات و متحسسات المراقبة على متن المنطاد يو. أس. أس. نيوجيرسي، و الذي تم تثبيت مرساته في نهر ديلاوير، مما يعمل على تزويد الوزارة بوسيلة لمراقبة موانيء فيلاديلفيا و كامدين في ولاية نيوجيرسي على طول اليوم. و قد كان البرنامج ثمرة لأنظمة إيجيس للتسليح و المراقبة المستخدمة في سفن البحرية الأميركية، و من المحتمل أن ينتشر إستخدامه قريباً في أرجاء الولايات المتحدة.

و قد بدأت عملية لحم قطاعات البرامج العسكرية و الإستخباراتية و تكنولوجيا المعلومات و النفقات الموجهة لدعم الأمن الوطني الأميركي و بشكل عاقد العزم بعد هجمات ١١ أيلول. و كانت لوكهيد موجودة في الموقع الملائم بالضبط بما يجعلها تستفيد من التغيير الحاصل. و حينما قررت الحكومة الأميركية قبل عقد من الزمن أن تسمح للولايات بالتعامل مع نظام تكنولوجيا معلومات ذي أساس فيديرالي، إنتهزت لوكهيد الفرصة السانحة. و قد تضاعفت مبيعات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها بواقع أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٥، و قد تصدرت لوكهيد قائمة مزودي الحكومة الفيديرالية الأميركية بهذا النوع من الخدمات طوال تلك السنوات، وهي تقوم في الوقت الحالي بمنح عقود ثانوية لما يصل الى ٨٣ ٪ من مجمل أعمالها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

و قد أخذت لوكهيد على عاتقها مهمة جعل المعلومات تنساب بين أقسام الحكومة الأميركية، بدءاً من شبكة الحواسيب التابعة لمكتب التحقيقات الفيديرالي التي كانت تعاني إختلالات وظيفية في السابق، الى شبكة وزارة الصحة و الخدمات البشرية التي تقوم بمتابعة الدعم المقدم للأطفال. وقد حصلت الشركة تواً على عقد بقيمة ٥٢٥ مليون دولار لإصلاح الأنظمة المعلوماتية التابعة لإدارة الضمان الإجتماعي. كما فازت بعقد قيمته ٦٧ مليون دولار لنصب شبكة حاسوبية تجعل الأسرار تنساب بين أقسام وزارة الأمن القومي الأميركية. و يأتي في مقدمة ذلك كله، برنامج بقيمة ١٧ مليار دولار تساعد الشركة من خلاله في إدخال تغييرات مهمة في نظام سلاح خفر السواحل التابع للولايات المتحدة، كما تعمل الشركة على وضع أنظمة تعريفية إحصائية عضوية لستة ملايين أميركي يعملون في قطاع النقل، طبقاً للقانون الوطني الأميركي.

الهنداوي:

العراق لن يمدد قرار تعليق حظر استيراد السيارات القديمة

قال وزير الصناعة والتجارة الاردني الدكتور احمد الهنداوي ان العراق وحسب تأكيدات مسؤوليه لن يعلق قرار حظر استيراد السيارات القديمة موديل ٩٩ فما دون مرة اخرى، وذلك بعد انتهاء المهلة التي منحها للاردن والتي تمتد حتى نهاية الشهر الجاري. واضاف د. الهنداوي في رده على اسئلة ؟الدستور؟ ان جميع السيارات الموجودة في ميناء العقبة تم شحنها لتعبر الى داخل العراق، مشيرا الى ان عدد السيارات القديمة المشمولة في القرار الموجودة حاليا يبلغ ١٦ ألف سيارة يتم ادخال ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ سيارة منها شهريا الى العراق.

ودعا الهنداوي التجار الاردنيين الى الاستفادة قدر الامكان من القرار وتصدير السيارات القديمة التي بحوزتهم قبل نهاية الشهر الجاري. ويشهد مركز كمرك الكرامة نشاطا ملحوظا بعيد تعليق القرار العراقي حتى نهاية الشهر، حيث اتخذت دائرة الكمارك جميع الترتيبات اللازمة لتسهيل عمليات اعادة تصدير هذه السيارات الى العراق.

البرلمان القبرصي يقر خطة تقشف لسنة ٢٠٠٥

اقر البرلمان القبرصي السبت خطة تقشف في الموازنة لسنة ٢٠٠٥ خصصه لامتصاص العجز المالي العام بهدف التمكن من الانضمام الى منطقة اليورو بحلول العام ٢٠٠٧، وستبلغ قيمة المصاريف في الموازنة ٥٤،٣ مليار جنيه قبرصي (٥١،٧ مليار دولار) وتتوقع الحكومة عجزا بقيمة ٨٢٧ مليون جنيه (٧٥،١ مليار دولار) وصوت البرلمان على الموازنة من دون صعوبات بعد ثلاثة ايام من المناقشات، وامتنع حزب ديسي المعارض (يمين) عن التصويت في المرحلة النهائية. وقال وزير المال القبرصي ماكيس كرافنوس ان موازنة (الاستقرار) هذه تهدف الى الحد من النفقات العامة، مع الحفاظ على طابع اجتماعي بهدف تخصيص مبالغ مالية من اجل بناء الطرق والمدارس والمستشفيات.وتهدف الموازنة الى تجميد العجز العام على نسبة ٩،٢٪ من اجمالي الناتج الداخلي، اي تحت سقف ٣٪الذي يفترض الالتزام به بين المعايير المحددة لمنطقة اليورو. ووصل العجز العام هذه السنة الى ٨،٤٪ في قبرص. وتسعى قبرص الى الدخول في آلية الصرف الاوروبية ٢، وهي مرحلة ضرورية باتجاه العملة الاوروبية الموحدة التي تأمل قبرص باعتمادها في ٢٠٠٧، وتحدد هذه الآلية التي وضعت سنة ١٩٩٩ هامشا يمكن لعملة البلاد ان تتراوح ضمنه صعودا او هبوطا بنسبة ١٥٪، بالنسبة الى سعر صرف متحرك محدد قياسا مع اليورو. ويفترض ان تمضي الدولة سنتين بنجاح ضمن آلية الصرف الاوروبية ٢ وان تبقي على معدل فوائدها والتضخم فيها تحت سقف محدد وان تنجح في الحد من عجز موازنتها وديونها، لتتمكن من اعتماد العملة الموحدة. واذا كانت قبرص قد نجحت في ضبط معدلات التضخم والفوائد، فانها لا تزال تعاني من عجز وديون مرتفعة، الامر الذي اضطرها الى مراجعة رغبتها بالانضمام الى منطقة اليورو ابتداء من ٢٠٠٦، اي بعد سنتين فقط من انضمامها الى الاتحاد الاوروبي في الاول من ايار الماضي.